«ناتو» دعا إلى عقد اجتماع طارئ لبحث «التهديد الروسي» بعد الصاروخ الفرط صوتي

بوتين: لدينا مخزون من «أوريشنيك» ولا يوجد مضادات له في العالم

أكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، أن بلاده ستواصل اختبار أنظمة أسلحة جديدة، وأن صاروخ «أوريشنيك» الفرط صوتي، ليس من أسلحة الدمار الشامل، بل من الأسلحة فائقة الدقة، وبين أنه لا توجد اليوم لدى أحد وسائل لمواجهة أحدث الأسلحة الروسية، بينما أوضح الكرملين أن إطلاق الصاروخ «أوريشنيك» كان تحذيراً للغرب، وجاء رداً على استخدام كييف صواريخ أميركية وبريطانية قادرة على ضرب عمق روسيا، مؤكداً أن قرارات الغرب المتهورة بتزويد أوكرانيا بالصواريخ لا يمكن أن تبقى من دون رد، في حين دعا الـ«ناتو» مع أوكرانيا، إلى عقد اجتماع طارئ لاجتماع المجلس الجاري وسط قلق كبير يسود الغرب.

وخلال اجتماع مع قيادة وزارة الدفاع والمجمع الصناعي العسكري، أول من أمس الجمعة، قال بوتين: «إن منظومة «أوريشنيك» ليست تحديثاً للأنظمة السوفييتية القديمة، بل هي نتاج عمل متخصصين من روسيا الجديدة، كما أن منظومة صواريخ «أوريشنيك» ليست من أسلحة الدمار الشامل، بل هي من الأسلحة فائقة الدقة»، مشيراً إلى أن مستقبل روسيا يعتمد إلى حد كبير على حل مشكلات العمليات الخاصة، وفق موقع «روسيا اليوم».

وشدد بوتين على أن روسيا ستستمر بتجاربها على منظومة «أوريشنيك»، التي في الوقت الراهن لا يوجد منظومات مضادة لها في العالم، معتبراً أنه من المهم لروسيا امتلاكها لمنظومة صواريخ «أوريشنيك»، التي لا تملكها الدول الأخرى، وأضاف: إن «روسيا ستواصل اختبار مجمع أوريشنيك، وإنها تمتلك مخزوناً من هذه المنظومة، لتقويتها ضامناً إضافياً لسيادة روسيا وسلامتها الإقليمية».

وتابع بوتين: «صاروخ «أوريشنيك» الفرط صوتي، تم تصنيعه على أساس آخر التطورات، والنتائج المحققة وسرعة تطويره مدعاة للفخر والإعجاب، وبالتالي يجب على المواطنين الروس معرفة أنه لحماية أمن روسيا هناك قاعدة تكنولوجية ضخمة، وخلفية صناعية وعلمية قوية».

الرئيس الروسي فلاديمير بوتين مع القادة العسكريين في موسكو (أ ف ب)

وقبل ذلك، كشف بوتين عن تنفيذ القوات الروسية اختباراً للعتاد الذي تركبها دول «ناتو» ضد روسيا، وقال: «تم المدى تحمل اسم «أوريشنيك»، مؤكدا أن اختبارات هذه الصواريخ في الظروف القتالية جاءت رداً على الأعمال العدوانية التي ترتكبها دول «ناتو» ضد روسيا، وقال: «تم تنفيذ الضربة على مصنع في دنيبروبيتروفسك بواسطة صاروخ «أوريشنيك» الباليستي فرط الصوتي لكنه خال من الرأس النووي».

في الغضون، سارع حلف شمال الأطلسي «ناتو» مع أوكرانيا، للدعوة إلى عقد اجتماع طارئ الأسبوع الجاري، لبحث التصعيد في الحرب بعد أن استخدمت روسيا صاروخاً بالستياً جديداً لقصف مدينة دنيبرو الأوكرانية، وقال المتحدث باسم الأمين العام لـ«ناتو» مارك روته أمس، إن استخدام موسكو لهذا الصاروخ الباليستي التجريبي متوسط المدى سيكون محور اجتماع الثلاثاء المقبل، في حين أعلن الرئيس الأوكراني فلاديمير زيلينسكي أن بلاده تطلب من حلفائها الغربيين تزويدها بأنظمة حديثة للدفاع الجوي، بعد هذا الهجوم الصاروخي، وفق وكالة «سبوتنيك».

وقد أثار استخدام روسيا للصاروخ الباليستي الجديد «فرط صوتي»، قلقاً واسعاً في الغرب، حيث اعتبره رئيس وزراء بولندا دونالد توسك، تصعيداً خطيراً يدفع الصراع إلى «مرحلة حاسمة»، في حين دعا رئيس الوزراء الهنغاري فيكتور أوربان الغرب إلى عدم التقليل من أهمية التهديدات التي أطلقتها روسيا.

في السياق، أوضح المتحدث باسم الرئاسة الروسية ديمتري بيسكوف أن إطلاق الصاروخ «أوريشنيك» كان تحذيراً للغرب، وجاء رداً على استخدام كييف صواريخ أميركية وبريطانية قادرة على ضرب عمق روسيا، وأنه تم تحديد الخطوط العريضة لرد إضافي، في حال عدم أخذ مخاوف روسيا في الاعتبار، مؤكداً أن قرارات الغرب المتهورة بتزويد أوكرانيا بالصواريخ لا يمكن أن تبقى من دون رد.

وأضاف بيسكوف، في مؤتمر صحفي: إن الولايات المتحدة تبلغت بشكل تلقائي بشأن إطلاق صاروخ «أوريشنيك» عبر المركز الوطني الروسي للحد من المخاطر النووية، قبل 30 دقيقة من الإطلاق، لكن موسكو لم تخطر واشنطن أو غيرها مسبقاً بشأن إطلاق الصواريخ، وفي سياق آخر، أشار متحدث الكرملين إلى أن ملئ الروس بوقعون عقوداً مع وزارة الدفاع الروسية بشكل يومي، ويخضعون للتدريب ثم ينضمون لمنطقة العملية العسكرية الخاصة، مؤكداً أنه لا يوجد حاجة للحديث عن أي تعبئة جديدة الآن.

من جهة أخرى، أوضح مندوب روسيا في وكالة الطاقة الذرية ميخائيل أوليانوف، أن حلف «ناتو» هو من ينظم الهجمات الصاروخية على روسيا، وتوعد الحلف بدفع الثمن وأنه سيشعر بالبرد الروسي، وفي تصريح خاص لقناة الميادين أمس قال أوليانوف: إن «الأوكرانيين ليست لديهم أقمار صناعية، ولا يمكنهم تشغيل هذا النوع من الصواريخ، وبالتالي الأمر واضح بالنسبة إلى روسيا، فهي مقتنعة بأن هذه الهجمات تنظم من جانب دول حلف شمال الأطلسي».

وتعليقاً على الضوء الأخضر الذي منحه الرئيس الأميركي جو بايدن لأوكرانيا لاستخدام نظام «ATACMS» في روسيا، أشار أوليانوف إلى أن ما أقدم عليه البيت الأبيض خطير جداً، مردفاً بالقول: إنه «من الواضح أن أولئك الذين اتخذوا هذا القرار يدركون تماماً العواقب السلبية للغاية التي قد تحدث جراء ذلك»، وبشأن فرنسا وبريطانيا، قال: «إذا قررتا حقاً مساعدة أوكرانيا في استخدام صواريخ عالية الدقة ضد الاتحاد الروسي، فسوف يدفعان الثمن بالتأكيد».

إلى ذلك، شكك نائب رئيس مجلس الأمن الروسي دميتري ميدفيديف، في أن يرفع الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب العقوبات عن موسكو في حال توليه منصبه، معتبراً أن هذا الأمر لن يكون في مصلحة عدد من قطاعات من الاقتصاد الأميركي، وقال في تصريح إعلامي: «أعتقد أنه من غير المرجح أن يقوم الرئيس المنتخب دونالد ترامب برفع هذه العقوبات على الفور بعد توليه منصبه، علاوة على ذلك، في الواقع، لقد فعل ترامب عدداً من العقوبات في وقت معين في محاولة للحد من إمدادات الغاز الروسية إلى أوروبا».

ميدانياً، أعلنت وزارة الدفاع الروسية القضاء على 1535 عسكرياً أوكرانيا وتدمير عشرات الدبابات والمدرعات والأسلحة الغربية الأخرى لقوات كييف خلال 24 ساعة.

وكالات

بيونغ يانغ: واشنطن تُصعّد الوضع في شبه الجزيرة الكورية

نددت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بإجراءات الولايات المتحدة التصعيدية في شبه الجزيرة الكورية وتسببها بزيادة التوتر في المنطقة ووصوله إلى مرحلة «كارثية».

ونقلت وكالة الأنباء الكورية المركزية عن رئيس مكتب الإعلام بوزارة الدفاع في كوريا الديمقراطية قوله: «الأسف، أعرب السبت، في تقرير بعنوان «اتخاذ تدابير الدفاع عن النفس لحماية البيئة الأمنية للدولة»: «إن قيام الولايات المتحدة باستعراض عضلاتها العسكرية ضد جمهورية كوريا الديمقراطية في شبه الجزيرة الكورية وفي محيطها أدى إلى تدهور الوضع الأمني في المنطقة».

وذلك عبر نشرها مجموعة حاملة الطائرات الكورية جورج واشنطن في المياه المحيطة بشبه الجزيرة الكورية، وبإجراء مناورات أطلق عليها «فريدوم ايدج» العسكرية مع اليابان وكوريا الجنوبية في الآونة الأخيرة».

وحذر التقرير الولايات المتحدة وحلفاءها من مغبة الاستمرار بممارساتها الاستفزازية والأعمال العدائية، مؤكداً أن هذه الممارسات يمكن أن تدفع المواجهة العسكرية في شبه الجزيرة الكورية والمناطق المجاورة لها إلى صراع مسلح حقيقي، مشيراً إلى أن «الواجب الدستوري للقوات المسلحة في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية يتمثل باتخاذ تدابير دفاعية لحماية البيئة الأمنية للدولة والحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي وتوازن القوى في المنطقة»، وأوضح أن الجيش الشعبي الكوري يتابع عن كثب التحركات العسكرية للولايات المتحدة وحلفائها، ما يفتح الباب أمام كل الخيارات في استعداده القتالي.

وكالات

بايدن اعتبرها «مشينة».. وسيناتور أميركي: سنعاقب الممتثلين لأوامر «الجنائية الدولية»

روسيا: اختبار للغرب.. والصين: إحقاق العدالة.. وبوريل: لاعتقال نتنياهو وغالانت

مع استمرار تفاعل مسألة إصدار المحكمة الجنائية الدولية مذكرتي توقيف بحق رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو ووزير حربه السابق يوآف غالانت، أعلن السيناتور الأميركي عن الحزب الجمهوري، ليندسي غراهام، أنه يسعى لسن تشريع لمعاقبة الدول التي تمتثل لأوامر المحكمة، واصفاً إياها بالمارقة والمسيسة»، رغم ارتكاب نتنياهو وغالانت جرائم حرب في قطاع غزة، في حين دعا ممثل السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل إلى تنفيذ المذكرتين، كما طالبت إيران بالتنفيذ الفوري والكامل.

وقال غراهام، في تصريح لموقع «I24N»، «CBS»، الإسرائيلي، أمس السبت: «إن المحكمة الجنائية الدولية منظمة مارقة ذات وظائف سياسية تدوس على مفهوم سيادة القانون ذاته»، معرباً عن غضبه إزاء قرار المحكمة الجنائية الدولية ضد نتنياهو وغالانت، وأشار إلى أن أي دولة أو منظمة تساعد أو تحرض على هذه «الفظائع» يجب أن تتوقع مواجهة مقاومة حازمة من الولايات المتحدة، وأنه يتطلع إلى العمل مع الرئيس المنتخب دونالد ترامب وفريقه والأعضاء في الكونغرس للتوصل إلى «رد قوي»، حيث سيروج لتشريع يعاقب الدول التي تمتثل لأوامر اعتقال المحكمة الجنائية الدولية ضد القادة الإسرائيليين.

والخميس الماضي، أصدرت المحكمة الجنائية الدولية مذكرات اعتقال بحق نتنياهو وغالانت بتهمة ارتكاب «جرائم حرب» في قطاع غزة، وأيضاً القائد العام لكتائب القسام الجناح العسكري لحركة «حماس» محمد الضيف، بتهمة ارتكاب جرائم حرب ضد المدنيين الإسرائيليين.

وأوضحت في بيان أن هناك «أسباباً منطقية» تجعل الرجال الثلاثة يتحملون «المسؤولية الجنائية» عن جرائم حرب مزعومة وجرائم ضد الإنسانية خلال الحرب بين إسرائيل وحماس.

في السياق، دعا ممثل السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل، دول الاتحاد الأوروبي إلى تنفيذ قرار الجنائية الدولية لأنه ملزم وليس سياسياً، وبيّن أن التهديد بمعاقبة الدول التي تطبق هذا القرار بشأن اعتقال نتنياهو وغالانت غير معقول، وأشار إلى أن اختبار حقيقي للمعايير المزدوجة، بدورها، علقت الصين على قرار المحكمة الجنائية الدولية، وأعربت عن دعمها جهود المجتمع الدولي بشأن القضية الفلسطينية التي تساعد على تحقيق العدالة ودعم سلطة القانون الدولي، وقال المتحدث باسم الخارجية الصينية لين جيان، في مؤتمر صحفي: «تأمل الصين أن تحافظ المحكمة الجنائية الدولية على موقف موضوعي وعادل، وأن تؤدي واجباتها على النحو القانوني، وأن تصر وتطبق نظام روما والقانون الدولي العام بكامله، بحسن نية وبما يتماشى مع المعايير الموحدة».

من جانبه، رحب المتحدث باسم الخارجية الإيرانية إسماعيل بقائي بقرار المحكمة الجنائية الدولية وأكد ضرورة التنفيذ الفوري والكامل للقرار، وكتب بقائي عبر منصة «إكس»: «في الشهر الرابع عشر لإبادة الجماعية المروعة التي ارتكبتها حكومة الاحتلال في غزة، والذي تم خلاله ارتكاب أشد الجرائم الدولية، أخيراً أصدرت الدائرة التمهيدية للمحكمة الجنائية الدولية أمر اعتقال اثنين من المجرمين الرئيسيين، رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو وغالانت، هذا الحكم كان ينبغي أن يشمل جريمة الإبادة الجماعية التي هي واضحة تماماً»، وتابع: «نرحب بأي خطوة لتحقيق العدالة وإنهاء الإفلات من العقاب الذي يتمتع به كيان إسرائيل بسبب ارتكابه للإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في فلسطين المحتلة وفي حالات أخرى».

وأضاف بقائي: «لقد أدى التأخير الطويل في مواجهة الإفلات من العقاب لنظام الفصل العنصري الإسرائيلي - والذي كان جزء كبير منه نتيجة للعرقلة والتدخل الواضح والخفي من أميركا - إلى سبيل تحقيق العدالة - إلى استمرار وتفاقم الجرائم الفظيعة في فلسطين المحتلة، مبيناً أن التنفيذ الفوري والكامل لهذا الحكم يمكن أن يظهر فعالية نظام العدالة الجنائية الدولية، وقال: «يجب أن نكون حذرين من إلا يتم التلاعب بهذا القرار المنتظر عبر استغلال العمليات الشكلية وإجراءات العمل».

بالمقابل، قالت بريطانيا أنها تحترم المحكمة الجنائية الدولية، لكن الحكومة البريطانية رفضت الإفصاح عمّا إذا كان سيتم القبض على نتنياهو إذا جاء إلى أراضيها، في حين تعهد رئيس وزراء هنغاريا فيكتور أوربان، بتحدي أمر اعتقال نتنياهو، ودعاه إلى زيارة هذا البلد، كما اتهم أوروبان الجنائية الدولية بالتدخل في صراع مستمر لأغراض سياسية، وأن قرارها يقوض القانون الدولي ويؤدي إلى تصعيد التوترات.

بالتوازي، وصف الرئيس الأميركي المنتهية ولايته جو بايدن مذكرات الاعتقال الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية بحق نتنياهو وغالانت بأنها «شائنة»، وقال: إن «إصدار المحكمة الجنائية الدولية مذكرات اعتقال ضد زعماء إسرائيليين أمر مثير للغضب، وأسمحوا لي أن أكون واضحاً مرة أخرى: أياً كان ما قد تعنيه المحكمة الجنائية الدولية، فلا يوجد تكافؤ بين إسرائيل وحماس، وسنقف دائماً مع إسرائيل ضد التهديدات لأمنها».

من جهته، اعتبر مايك والتز، الذي سيشغل منصب مستشار الأمن القومي للرئيس المنتخب دونالد ترامب، أن المحكمة الجنائية الدولية ليس لها مصداقية، وتوعد برد قوي على المحكمة عندما يتولى إدارة ترامب منصبها في «٢٠ من كانون الثاني المقبل، مشيراً إلى أن الرئيس المنتخب يدرس فرض عقوبات على المحامي البريطاني والمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية كريم خان، بسبب مذكرة الاعتقال التي أصدرتها المحكمة ضد نتنياهو، في أول تحرك أميركي بعد إعلان المحكمة قرارها، حسب صحيفة «تيلغراف» البريطانية، وتعد مذكرات الاعتقال التي تصدر عن المحكمة مُلزمة لأكثر من ١٠٠ دولة، وهناك عدد كبير منها يقيم علاقات مع إسرائيل، وتشمل الجرائم المنسوبة إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي ووزير دفاعه السابق «استخدام التجويع سلاح حرب»، و«القتل والاضطهاد»، و«الأعمال اللاإنسانية»، وهذا يعني أن نتنياهو وغالانت لن يتمكنا من الآن وفي المستقبل من زيارة الدول الـ١٢٠ الموقعة على «معاهدة روما» التي تستند إليها المحكمة في تنفيذ قراراتها.

وكالات

دعت واشنطن للتعويض عن خسائرها للتخلي عن الاتفاق النووي والتوصل إلي آخر جديد

طهران: لدينا أوامر بزيادة سرعة التخصيب

دعا كبير مستشاري قائد الثورة الإسلامية في إيران علي لاريجاني، الإدارة الأميركية الجديدة إلى تعويض بلاده عن خسائرها «للتخلي عن الاتفاق النووي والتوصل إلى اتفاق جديد»، في حين أوضح المتحدث باسم منظمة الطاقة الذرية الإيرانية بهروز كمالوندي أن هناك خطاً متكرراً من الدول الغربية بسبب الضغوط والتهديدات، وهو ما يؤدي إلى أي نتيجة»، مشيراً إلى أن المواضيع الخلافية بسيطة وقابلة للحل إذا توافرت بيئة سياسية ملائمة ولم تُستغل هذه القضايا.

وحول زيارة المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية رافائيل غروسي إلى طهران، قال كمالوندي: «هذه الزيارة كانت جيدة منا»، وأن ما يثار حول توقف التخصيب بنسبة 60 بالمئة غير صحيح، القضية كانت تتعلق بعدم زيادة القدرة التخصيبية، وكانت مشروطة بفترة محدودة تبلغ شهراً، إذا ذهبنا بخطوات معينة، كان من الممكن حل القضايا العالقة المرتبطة بالضمانات». مضيفاً: «المفتشون كان من المفترض أن يأتوا بعد انتهاء اجتماع مجلس المحافظين لتقييم القدرات، هذه القدرات كانت وستبقى ثابتة لمدة شهر من دون للطاقة الذرية».

من جانبه، قال المتحدث باسم منظمة الطاقة الذرية الإيرانية بهروز كمالوندي لوكالة «تسنيم» الإيرانية للأنباء أمس: «للأسف، هناك خطأ متكرر من الدول الغربية بسبب الضغوط والتهديدات، وهو ما لن يؤدي إلى أي نتيجة»، مشيراً إلى أن المواضيع الخلافية بسيطة وقابلة للحل إذا توافرت بيئة سياسية ملائمة ولم تُستغل هذه القضايا.

وقال رئيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية رافائيل غروسي إلى طهران، قال كمالوندي: «هذه الزيارة كانت جيدة منا»، وأن ما يثار حول توقف التخصيب بنسبة 60 بالمئة غير صحيح، القضية كانت تتعلق بعدم زيادة القدرة التخصيبية، وكانت مشروطة بفترة محدودة تبلغ شهراً، إذا ذهبنا بخطوات معينة، كان من الممكن حل القضايا العالقة المرتبطة بالضمانات». مضيفاً: «المفتشون كان من المفترض أن يأتوا بعد انتهاء اجتماع مجلس المحافظين لتقييم القدرات، هذه القدرات كانت وستبقى ثابتة لمدة شهر من دون توقف التخصيب، مع تحويل المواد المخصبة إلى مستوى أكثر حالياً، نحن فقط نحن لم نوقف التخصيب، بل لدينا أوامر بزيادة السرعة، والعمل جار على ذلك تدريجياً».

بدوره، جدد منذوب إيران الدائم لدى المنظمات الدولية في فيينا محسن نيري أصل، التأكيد أن البرنامج النووي السلمي الإيراني يخضع لنظام التحقق الأكثر صرامة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مشدداً على أن قرار مجلس حكام الوكالة المناهض لإيران يفتقر إلى أي مبرر فني وقانوني، وقال: «إيران تواصل تعاونها الفني البناء مع الوكالة بما يتماشى مع حقوقها والتزاماتها على أساس معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاق الضمانات الشاملة»، وفق وكالة «إرنا».

وأصدر مجلس حكام الوكالة الدولية للطاقة الذرية الخميس الماضي، قراراً متحيزاً قدمته بريطانيا وفرنسا وألمانيا بدعم من الولايات المتحدة ينتقد إيران بسبب ادعاءات بعدم تعاونها بما يكفي فيما يتعلق ببرنامجها النووي.

كبير مستشاري قائد الثورة الإسلامية في إيران علي لاريجاني (عن الانترنت)

وكالات

الوطن
صوت الوطن
رئيس التحرير
وضاح عبد ربه
مدير التحرير
جانبلات شكاي
المدير الفني
لارا توما
www.alwatan.sy

المراسلون في المحافظات

- السويداء – عبير صيموعة
- الذلاقية – عبير محمود
- حماة – محمد أحمد خبازي
- حمص – يوسف بدور
- حلب – خالد زنكلو
- طرطوس – ريا أحمد
- الحسكة – دحام السلطان
- القنيطرة – خالد خالد

اختتم جولة في أميركا الجنوبية وإفريقيا وأكد التعاون المتعدد الأطراف

الرئيس شي: بذل الجهود لتسوية عادلة ودائمة للقضية الفلسطينية

اختتم الرئيس الصيني شي جين بينغ جولة واسعة قادته إلى بيرو والبرازيل، حيث شارك في قمة منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي «آبيك» في الأولى وقمة دولة مجموعة العشرين في الثانية وقام بزيارتي دولة إلى الدولتين قبل أن يحط في طريق عودته إلى بلاده في المغرب بزيارة مقتضبة، ويغادرها الجمعة عائداً إلى الصين.

وخلال زيارته القصيرة إلى المغرب، المحطة الأخيرة في جولته، أعرب الرئيس شي عن استعداد بكين لمواصلة العمل مع الرباط لدعم بعضهما بعضاً بقوة في القضايا المتعلقة بمصالحهما الأساسية، والدفع نحو تنمية أكبر للشراكة الاستراتيجية بين الصين والمغرب، وذلك أثناء اجتماعه مع ولي العهد المغربي مولاي الحسن خلال توقف ثقني في الدار البيضاء عقب اختتام زيارته الرسمية إلى البرازيل، حسب ما ذكرت وكالة «شينخوا» الصينية.

وأشار شي إلى أن الصين والمغرب شهدتا تطوراً سليماً في علاقاتهما، فضلا عن تعاون عملي مثمر وتبادلات حيوية على نحو متزايد في مختلف المجالات، قائلا: إن الملك محمد السادس قام في عام 2016 بزيارة دولة إلى الصين، أجريا خلالها محادثات مثمرة، ما ساهم في الارتقاء بالعلاقات الصينية-المغربية إلى مستوى جديد، وعبر شي عن استعداد الصين للعمل مع المغرب لتنفيذ نتائج قمة بكين لمنتدى التعاون الصيني–الإفريقي والمؤتمر الوزاري الـ10 لمنتدى التعاون الصيني–العربي، والعمل على تحقيق مزيد من النتائج في التعاون العملي عبر مختلف المجالات في إطار تعاون الحزام والطريق.

وقال شي: إن الصين تدعم جهود المغرب في الحفاظ على أمنه واستقراره على الصعيد الوطني، ودعا إلى توسيع المبادلات الثقافية والشعبية لتعزيز الدعم الشعبي للصداقة بين البلدين، ومن جانبه نقل الحسن دحيات وترحيب الملك محمد السادس إلى شي، وأشار إلى أن العلاقات الثنائية حافظت على زخم تنموي سليم، وأعرب عن شكر المغرب للدعم القيم الذي قدمته الصين خلال جائحة كوفيد–19، وهو ما لن ينساه الشعب المغربي أبداً.

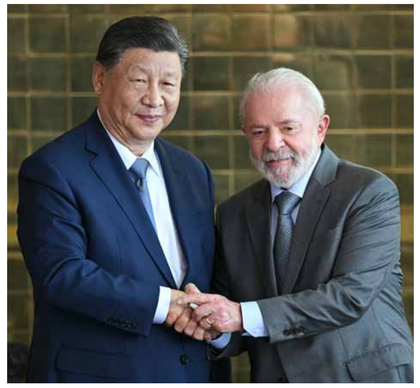
الرئيس الصيني شي جين بينغ يصافح الرئيس البرازيلي لويز إيناسيو لولا دا سيلفا بعد اجتماع في قصر ألفورادا في برازيليا (أ ف ب)

وأكد التزام المغرب بتطوير العلاقات الثنائية مع الصين، واستعداد بلاده للحفاظ على تبادلات رفيعة المستوى مع الصين وتعزيز التعاون في مختلف المجالات، وقال: إن البلدين يتبنيان مواقف متشابهة بشأن العديد من القضايا، وأن الجانب المغربي مستعد للعمل مع الصين لدعم بعضهما بعضاً بحزم في الحفاظ على السيادة الوطنية والأمن والاستقرار.

ووصل الرئيس الصيني إلى المغرب قادماً من البرازيل التي اختتم زيارة دولة إليها بعد مشاركته في قمة مجموعة العشرين الـ19 في مدينة ري دي جانيرو، وخلال لقاء جمع الرئيسين الصيني والبرازيلي لويس إيناسيو لولا دا سيلفا في العاصمة برازيليا، قرر الجانبان رفع مستوى العلاقات بين بلديهما إلى «مجتمع مصير مشترك صيني- برازيلي» من أجل عالم أكثر عدلاً وكوكب أكثر استدامة، حسب «سينخوا».

وخلال اللقاء، قال شي: إن الصين والبرازيل دولتان نامیتان كبيرتان في نصف الكرة الشرقية لكل منهما، مضيفاً: إنهما تتمتعان بعلاقات تجاوزت الجبال والبحار خلال الأعوام الخمسين الماضية، ووجدتا الطريق الصحيح لتحقيق التوافق بين الدولتين النامیتين الكبيرتين، وهو الطريق القائم على الاحترام والمنفعة المتبادلة والصداقة، وأضاف: إن البرازيل أول دولة أقامت شراكة استراتيجية مع الصين، وأول دولة في أميركا الجنوبية أقامت شراكة استراتيجية شاملة مع الصين.

من جانبه، قال لولا: إن البرازيل والصين صديقان جيدان يعتمدان على بعضهما بعضاً، وإن الصين هي الشريكة الاستراتيجية الأكثر أهمية للبرازيل، وإن الشعب الصيني هو الصديق الأكثر جدارة بالثقة للشعب البرازيلي، وأشار لولا إلى أنه في الـ50 عاماً الماضية، حقق التعاون البرازيلي–الصيني نتائج مثمرة في مختلف المجالات، قائلا: إن البرازيل تتطلع إلى اتخاذ زيارة شي كنقطة بداية جديدة لتحقيق المزيد من النتائج الملموسة في العلاقات الثنائية، وتتطلع البرازيل أيضاً إلى العمل مع الصين لبناء مجتمع مصير مشترك صيني – برازيلي من أجل عالم أكثر عدلاً وكوكب أكثر استدامة.

وقبل ذلك، أعرب الرئيس الصيني خلال مؤتمر صحفي مشترك مع لولا عن ثقته إزاء التوسع المستمر للصراع في غزة، ودعا إلى وقف إطلاق النار وإنهاء الحرب بأسرع وقت ممكن، وتنفيذ حل الدولتين، وبذل جهود دؤوبة من أجل تسوية شاملة وعادلة ودائمة للقضية الفلسطينية.

وكالات

الاحتلال واصل الإبادة الجماعية ونسف المنازل على رؤوس ساكنيها

عدد شهداء غزة يلامس 44200.. ومشافي الشمال من دون كهرباء وأوكسجين

مع دخول عدوانه يومه الـ414، واصل الاحتلال الإسرائيلي ارتكاب جرائم الإبادة، في قطاع غزة، لا سيما في الشمال الذي يستمر العدو بنسف المباني السكنية فيه وتدمير المنازل على رؤوس ساكنيها، في وقت ارتفع فيه عدد الضحايا الفلسطينيين إلى نحو 44200 شهيد إضافة إلى زهاء 104500، حتى ساعة إعداد هذا الخبر مساء أمس.

وفي التفاصيل، أعلنت وزارة الصحة الفلسطينية في بيان، أمس السبت، أوردته وكالة «سما» أن الاحتلال الإسرائيلي ارتكب خلال الساعات الـ48 الماضية 7 مجازر في قطاع غزة وصل من ضحاياها للمستشفيات 120 شهيداً و205 جرحى، وقالت الوزارة: إن عدد ضحايا عدوان الاحتلال المتواصل لليوم الـ414 على القطاع ارتفع إلى 44176 شهيداً و104473 جريحاً، بينما لا يزال عدد من الضحايا تحت الركام وفي الطرقات لا تستطيع طواقم الإسعاف والدفاع المدني الوصول إليهم.

وصباح أمس السبت، أفاد المتحدث باسم الدفاع المدني في غزة، محمود بصل، بارتقاء 19 شهيداً، بينهم أطفال، وجرح أكثر من 40 آخرين، في غارات إسرائيلية وقصف مدفعي عنيف، فجراً، على مناطق مختلفة في القطاع الفلسطيني.

وأفاد مراسل «الميادين»، أمس السبت، كذلك بارتقاء شهيدين في قصف إسرائيلي على حي المنشية في بلدة بيت لاهيا شمال قطاع غزة، وفي الوسط، شهد شرق مخيمي البريج والمغازي قصفاً مدفعياً إسرائيلياً، وأيضاً على حي الزيتون والصبرة جنوبي مدينة غزة بالتزامن مع إطلاق نار من آليات الاحتلال.

هذا ويواصل الاحتلال استهداف مستشفى كمال عدوان في شمال قطاع غزة، حيث ارتقى شهيدان وجرح آخرون باستهداف طائرات الاحتلال مجموعة من الفلسطينيين عند البوابة الشمالية للمستشفى، ووصف مدير مستشفى كمال عدوان، حسام أبو صفية، ما يحصل في المستشفى، بأنه «يوم أسود يضاف إلى أيام القصف المتتالية على كمال عدوان في شمال قطاع غزة، حيث ارتقى شهيدان وجرح آخرون باستهداف طائرات الاحتلال مجموعة من الفلسطينيين مرات».

وأوضح أن القصف استهدف أيضاً «بوابات وساحات المستشفى ومولدات الكهرباء، ما تسبب بوقوع 12 إصابة ما بين طبيب ومصرضين وإداريين»، وأشار مدير المستشفى إلى أن القصف أدى إلى «تعطيل المولد الكهربائي وشبكتي الأوكسجين والمياه، وأحدث رعباً وخوفاً في صفوف المصابين والمرضى من الأطفال والنساء بالمستشفى»، وقال إن المستشفى يوجد فيه حالياً «86 إصابة، و8 حالات في العناية المركزة، و13 طفلاً يتلقون العلاج في قسم الأطفال».

وبين أن المستشفى بدأ تسجيل حالات سوء تغذية في قسم الأطفال، وطالب العالم «بالتدخل العاجل لإدخال وفود طبية جراحية ومستلزمات طبية ومركبات إسعاف»، وطالب أيضاً «بحماية دولية» للمنظومة والكوادر الصحية في الشمال، بهدف «الحفاظ على حياة المرضى والجرحى الذين يحتاجون إلى الاحتلال وملاحقته في المحاكم الدولية على جرائمه المتواصلة.

ضحيتين صغيرتين داخل مستشفى كمال عدوان أغلقت غارة إسرائيلية أصابت منطقة قريبة من المؤسسة الطبية في بيت لاهيا (أ ف ب)

وكالات

تحسين حلبي

تزايد قلق إسرائيل على مستقبلها بعد قرار محكمة الجنايات

على الرغم من السجل التاريخي لقرارات الأمم المتحدة الداعمة لحقوق الشعب الفلسطيني والدور الأميركي في عرقلة تنفيذها منذ أكثر من ٧٠ عاماً إلا أن الكيان الإسرائيلي حاول دائماً منع أي قرار ينصف الشعب الفلسطيني وليس إحباط تنفيذه فقط، فهذه القرارات شكلت ولا تزال تشكل مصداقية شرعية تاريخية تهدد مستقبل المشروع الصهيوني من ناحية أولى وتشكل قاعدة شرعية لمقاومة الاحتلال وعدم التسليم باغتصاب فلسطين وبالتمسك بحقوق الشعب الفلسطيني كافة، وتحفز كل قوى التحرر والعدالة في الساحة العالمية على نزع شرعية الاحتلال وسياسات الإبادة التي ينتهجها ضد الشعب الفلسطيني، وفي هذه الأوقات بالذات شكل الطلب الذي تقدمت به دولة جنوب إفريقية لمحاكمة إسرائيل وإدانتها في محكمة الجنايات الدولية، قراراً دولياً جديداً يدين إسرائيل بارتكاب جرائم إبادة شعب في حربها في قطاع غزة ويقضي باعتقال رئيس حكومة الكيان المحتل بنيامين نتنياهو ووزير الحرب الإسرائيلي يوآف غالانت لفرض عقوبة الحبس على كل منهما، وقد شكل هذا القرار أهم إدانة صارخة لقوى الاستعمار التاريخي البريطاني والفرنسي والأميركي الذي حمّل الأوروبيين المرتزقة اليهود من أوروبا إلى فلسطين لإنشاء كيان صهيوني على حساب شعب فلسطين ووطنه التاريخي، فهذه القوى الاستعمارية لم تستطع منع الشعب الفلسطيني من مقاومة الاحتلال ولم تتمكن من فرض خطابها السياسي والإعلامي على العالم لمنع دوله عن دعم وتأييد قرار أعلى محكمة دولية جنائية أممية، ولذلك كان من الطبيعي أن تشن الولايات المتحدة حرباً شرسة هددت فيها حكومة جنوب إفريقية وقضاة المحكمة الدولية بكل أشكال الإرهاب والابتزاز لمنع صدور قرار ارتكاب إبادة الاستيطاني التاريخي وهزمت في النهاية.

ورسخت هذه الحقيقة نفسها في سجل ذاكرة تاريخ العالم والنضال التحرري لشعوبه بعد أن فشلت كل سرديات الحركة الصهيونية صنيعة الاستعمار، في تجاوز عقدة الحماية الدولية لكيان استخدم شعار «المحرقة» و«معاداة السامية» لابتزاز ولإرهاب وردع كل من يعمل على كشف حقيقته ككيان مدان بجرائم إبادة شعب فلسطين وهو الذي كان يريد أن يفرض على العالم مزاعم سردياته بأن العرب يعملون على «إبادة اليهود وشعب إسرائيل»، فإذا به يدان بإبادة شعب لسلب حقوقه في وطنه، وبالمقابل لا يزال قادة الكيان يتخوفون من بقية النتائج التي فرضتها المقاومة الفلسطينية واللبنانية على الساحة الدولية وخاصة في الأمم المتحدة التي اضتصح فيها دور واشنطن كشريكة مباشرة وعلنية في كل ما يرتكبه كيانها من جرائم حرب موصوفة رآها العالم كله فرداً فرداً في كل قنوات ووسائل الإعلام الإلكترونية المرئية وسجلته مليارات من البشر في ذاكرتها صوراً وأسماء وشواهد لكل الضحايا الفلسطينيين واللبنانيين طوال أربعة عشر شهراً، ولا شك أن الولايات المتحدة تتحمل كل المسؤولية عن دماء هذه الضحايا لأنها تشارك بذخائرها وصواريخها في حرب الإبادة وكذلك في منعها لإيقاف هذه الحرب باستخدامها لحق النقض الفيتو على كل قرارات مجلس الأمن الدولي التي تتخذ بموافقة أصوات كل دوله الأعضاء باستثنائها، ويبدو أن قادة الكيان بدؤوا يخشون من تنديد معظم دول العالم بهم في أعقاب قرارات المحكمة الدولية فقد طالب مايكل أورون وهو أحد قادة حزب الليكود وسفير تل أبيب في واشنطن سابقاً، بمنع إعطاء فلسطين في زهاء 104500 شهيد